الأمم المتحدة

A/C.5/62/29

الجمعية العامة

Distr.: General
5 June 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون
اللجنة الخامسة
البند ١٢٨ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس اللجنة الخامسة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه، لعنايتكم ولمواصلة نظر اللجنة الخامسة، رسالة من الأمين العام، مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بشأن ضرورة دخول الأمانة العامة في التزامات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ فيما يتعلق بالتكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، فضلا عن النظم الحاسوبية المؤسسية (انظر المرفق).

(توقيع) سرجان **كريم**

050608 050608 08-37059 (A)

المرفق

رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الأمين العام

أكتب إليكم لأسترعي انتباهكم إلى ضرورة دخول الأمانة العامة في التزامات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ فيما يتعلق بالتكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، فضلا عن النظم الحاسوبية المؤسسية. وفي الوقت ذاته، فإن جزءا لا يتجزأ من المشروعين يتمثل في المضي قدما في إنشاء مركز البيانات في لونغ آيلاند سيتي، نيويورك. وتشكل هذه المسائل السابقة موضوع الوثائق A/62/799 و A/62/510/Rev.1 و A/62/477.

وبغض النظر عن الأدوار والمسؤوليات المستقرة، فإنني أدرك أن برنامجي عمل اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لا يسمحان في الوقت الراهن بالنظر على نحو كامل في تلك التقارير، نظرا لضرورة التركيز على المسائل التي تتسم بالحساسية من حيث التوقيت والمتعلقة بعمليات حفظ السلام. بين أنني أود أن أشير إلى أن النشاطين المذكورين أعلاه، بشأن التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر وبالنظم الحاسوبية المؤسسية، يتصلان بعمليات وافقت عليها الجمعية العامة بالفعل من حيث المبدأ، وسيترتب على فقدان الزخم فيهما الإضرار ضررا بالغا بالمنظمة في الوقت الراهن.

وتسعى التقارير المشار إليها أعلاه إلى اعتماد الموارد اللازمة للأنشطة التي ستنفذ في الفترة الممتدة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٣. ومن الواضح أن اللجنة الخامسة تحتاج إلى وقت كاف لبحث المقترحات التي تمتد من فترة السنتين الحالية إلى فترات السنتين المقبلة بحثا مفصلا. وحيث أن توقف النشاط من شأنه أن يضيف الكثير من التكاليف الإضافية التي لا ضرورة لها، فإنني اعتزم الحفاظ على زخم البرنامج بتجنب أية تكاليف إضافية لا داع لها. وسيتطلب ذلك دخولي في التزامات محدودة خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٨، إلى أن تستعرض اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المقترحات بكاملها خلال الجزء الرئيسي من دورة الجمعية العامة الثالثة والستين.

وبناء عليه، فقد أعدت دراسة المقترحات بغية تحديد الموارد اللازمة على الفور للتمكين من مواصلة العمليات بصورة سلسة خلال الستة أو السبعة أشهر القادمة. وخلص الاستعراض الذي أجريته إلى أنه يلزم الدخول في التزامات بمبلغ ٩,٥ مليون دولار لمواصلة العمليات المتصلة بالتكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، وبمبلغ ١٣,٢ مليون دولار لنقل مركز البيانات إلى لونغ آيلاند سيتي، وبمبلغ ١٠,٤ مليون دولار للنظم الحاسوبية

المؤسسية. وسترون أن هذه الأرقام، التي يبلغ مجموعها ٣٣,١ مليون دولار، هي مجرد جزء من المستوى الإجمالي للموارد المتنبأ بها في كل من التقارير المقدمة.

وفيما يتعلق بالتكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، تذكر الجمعية أنها قد دعت الأمين العام، في الفقرة ٤٣ من قرارها ٨٧/٦٢، ضمن جملة أمور، إلى بذل قصارى الجهد لاستيعاب هذه التكاليف في حدود الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر. ويبدو من غير الواقعي التمسك بتوقع إمكان استيعاب كامل التكاليف في حدود الاعتمادات المرصودة بالفعل للأنشطة الأساسية للمخطط العام لتجديد مباني المقر. غير أن الرصيد النقدي من أموال المخطط العام حتى اليوم يربو على ٥٠٠ مليون دولار، في حين أن الموارد المقدر الاحتياج إليها للدخول في التزامات بشأن التكاليف المرتبطة بالمخطط العام للجزء المتبقي من عام ٢٠٠٨ لا تزيد عن ٩,٥ مليون دولار.

وفيما يتعلق بنقل مركز البيانات إلى لونغ آيلاند سيتي، يلزم الدخول في التزامات بمبلغ ١٣,٢ مليون دولار لكفالة نقل المركز وتشغيله في التوقيت المطلوب. وعدم توفر المبالغ اللازمة للدخول في الالتزامات في الوقت الحالي من شأنه أن يعرض المخطط العام لتجديد مباني المقر للخطر، حيث لا بد من إحراز تقدم في أعمال التصميمات والإنشاءات وشراء معدات معينة، وهو ما ينطوي على فترات زمنية طويلة للتحضيرات للتمكين من نقل مركز البيانات من مبنى الأمانة العامة بحلول منتصف عام ٢٠٠٩ (وهو آخر موعد ممكن للحفاظ على الجدول الزمني للمخطط العام لتجديد مباني المقر).

وفي ضوء ما تقدم، وأخذا في الحسبان أن عدم المضي قدما في تنفيذ عنصري التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر ومركز البيانات سيعطل المشروع الأساسي للمخطط العام لتجديد مباني المقر (بتكلفة تقدر بمبلغ ١١,٧ مليون دولار شهريا)، فإنني اعتزم المضي قدما في الدخول في التزامات لا تزيد عن ٢٢,٧ مليون دولار (بمبلغ ٩,٥ مليون دولار زائد ١٣,٢ مليون دولار للتكاليف المرتبطة بالمخطط العام ولمركز البيانات) في الفترة من الوقت الراهن حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اعتمادا على الرصيد النقدي المتوفر في حساب المخطط العام لتجديد مباني المقر، وذلك ما لم تعترض الجمعية العامة. وتجدر في هذا الصدد ملاحظة أن الرصيد الموجود في حساب المخطط العام قد ازداد بقرابة ٣٠ مليون دولار من عائدات الفوائد. ولن تعرقل الالتزامات المتعلقة بالتكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر ولا بمركز البيانات بأي حال من الأحوال إحراز تقدم في العمليات الأساسية للمخطط العام لتجديد مباني المقر المخططة بالفعل لعام ٢٠٠٨، غير أنها ستستلزم في نهاية المطاف أن تمول الجمعية العامة الاحتياجات

المتعلقة بالتكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر ومركز البيانات بما يتجاوز الميزانية الأساسية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر والبالغة ١,٩ بليون دولار، إذا لم تنجح الجهود المبذولة لاستيعاب تلك التكاليف.

وفيما يتعلق بالنظم الحاسوبية المؤسسية، يمكن تمويل مبلغ ١٠,٤ مليون دولار اللازم لكفالة استمرارية العمليات من عنصر التمويل الخارج عن الميزانية البالغ ٦٥,٧ مليون دولار الذي كان متوقعا في التقرير (A/62/510/Rev.1، الجدول ٧). وفي ضوء ما تقدم، أعتزم أيضا أن أواصل، خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٨، الأعمال التحضيرية الأولية لاستحداث النظم الحاسوبية المؤسسية في الأمم المتحدة بما يتمشى للاعتمادات التي أقرتها الجمعية العامة من حيث المبدأ في قرارها ٦٠/٢٨٣.

وسأطلب تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، وتحديد وقت للنظر في المسألة قبل اختتام الدورة المستأنفة الثانية للدورة الثانية والستين للجنة الخامسة. وأؤكد لكم أن الأمانة العامة على استعداد تام لمساعدتكم في أي صورة ترونها للنظر في هذه الرسالة.

ولذلك، أوصي بشدة بعرض محتويات هذه الرسالة على اللجنة الخامسة، وأطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علما بها، مع الانتباه تماما إلى أن الاحتياجات المفصلة للتكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر وللنظم الحاسوبية المؤسسية ستخضع للتمحيص التام في دورتها الثالثة والستين، وأنه لن يتم الدخول في أية التزامات أخرى يمكن أن تترك أثرا على الأنصبة المقررة في الميزانية العادية وفي حساب دعم حفظ السلام إلا بموافقة صريحة من الجمعية.

(توقيع) **بان كي** - مون